الغانم: 4,7 ملايين دينار إجمالي إيرادات «الغرفة» في 2012

علي الغانم مترئسا عمومية غرفة التجارة

حضور كبير من أعضاء الغرفة خلال الجمعية العمومية

استعرض رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت علي الغانم خلال الجمعية العامة الـ 49 للغرفة التي عقدت أمس التقرير السنوي الذي وضعته الغرفة، مشيرا الى ان غرفة التجارة تقدمت بمذكرات ومقترحات حول العديد من التشريعات والمواضيع منها، ورقة مسهبة بملاحظاتها حول مشروع قانون الشركات التجارية، ومشروع قانون المناقصات العامة، ومذكرتها حول «إشكالية الأزمة التنموية وتأزم الممارسة السياسية في الكويت» وقدمت دراسات عن آليات الإلزام لحماية حقوق الملكية الفكرية في الكويت، وعن تشجيع ودعم الصناعة الوطنية، وحول تعزيز اقتصادات الدول الأعضاء في منتدى حوار التعاون الآسيوي، وحول واقع وآفاق العلاقات الاقتصادية والاستثمارية العربية ـ الصينية، وعن التنمية الصناعية والبيئة في الكويت، ومشروع قانون التحكيم التجاري الخليجي الموحد، ومشروع قانون تحرير السلع والخدمات وتنظيم الاستثمار بين دول مجلس التعاون، ومشروع قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف الغانم ان اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة الغرفة تناولت العديد من الأمور والقضايا التي تهم الأسرة الاقتصادية ومنها : الصعوبات التي تواجه الصناعة الكويتية وبخاصة النقص الشديد في المناطق الصناعية، وهجرة بعض المصانع إلى الخارج، مشروع قرار نسب العمالة، وتخفيض فوائد القروض الصناعية، ومراجعة التصنيف الائتماني لدولة الكويت، ومتابعة إنشاء منطقة حاويات خارج ميناء ومصفاة الشعيبة، وتنظيم تصدير الحديد الخردة.

أعضاء «الغرفة» يزيدون على 32 ألفاً وعدد المعاملات التي أنجزتها بلغ 295 ألفاً للعام 2012

ولفت الى ان مجلس إدارة الغرفة حظي بلقاءات مع صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ومع سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد، وسمو رئيس مجلس الوزراء. كما اجتمع مع رئيس المجلس البلدي والمدير العام للهيئة العامة للصناعة. كما شاركت في 73 فعالية خليجية وعربية وعالمية، واستقبلت 71 وفدا من 47 دولة.

وفي مجالات وأنشطة أخرى، زاد عدد أعضاء الغرفة عن اثنين وثلاثين ألفا، وبلغ عدد المعاملات التي أنجزتها 295 ألفا، وصدر عنها أكثر من 243 ألف رسالة.

وفي عام 2012 شاركت الغرفة في عضوية 66 هيئة ومجلسا ولجنة مشتركة دائمة ومؤقتة، وبلغ إجمالي إيرادات الغرفة 4,7 ملايين دينار مقابل 4,5 ملايين عام 2011. أما إجمالي المصاريف فقد ارتفع بمبلغ مائة ألف دينار فقط ليصل الى 3,9 ملايين دينار. ولولا إيرادات المبنى وعائد الودائع، لعجزت ايرادات الغرفة عن تغطية مصاريفها، وعلى صعيد آخر، نظم مركز عبدالعزيز حمد الصقر للتدريب 15 برنامجا تدريبيا لتأهيل ورفع كفاءة العاملين في القطاع الخاص التحق بها 422 مشاركا.

واستطرد قائلا: بما أن التقرير الاقتصادي السنوي للغرفة قد استقل عن تقريرها الإداري، فإن من المفيد أن نعرض باختصار المؤشرات الرئيسية لأداء الاقتصاد الكويتي عام 2012، حيث يقدر صندوق النقد الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد ارتفع من قرابة 48 مليار دينار عام 2011 إلى 56 مليارا عام 2012 أي بنسبة 7. 16٪، ليكون معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد ارتفع من 46 ألف دولار عام 2011 إلى حوالي 54 ألفا عام 2012.

وفي ميدان التجارة الخارجية، تشير تقديرات عام 2012 إلى أن قيمة الواردات السلعية لدولة الكويت، قد ناهزت الـ 7,2 مليارات دينار، بينما وصلت قيمة الصادرات السلعية إلى 33,2 مليار دينار، منها 31,6 مليارا أو ما يعادل 95٪ صادرات نفطية، و1,6 مليار صادرات غير نفطية، من أصلها 2,1 مليار صادرات كويتية المنشأ. وهكذا يكون فائض الميزان التجاري السلعي قد ارتفع من 21,6 مليار دينار عام 2011 إلى قرابة 26 مليارا عام 2012.

من جهة أخرى، ارتفع حجم الميزانية المجمعة للبنوك المحلية من 44 إلى أكثر من 47 مليار دينار، وازداد حجم ودائع القطاع الخاص بمقدار 1,7 مليار دينار ليصل إلى 4. 28 مليار دينار، بينما بلغت الزيادة في حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمقيمين نحو 1,3 مليار د.ك، ليصل الى ما يقارب 27 مليارا. أما شركات الاستثمار المحلية الإسلامية والتقليدية فقد سجلت ميزانيتها المجمعة، كما سجل حجم أصولها انخفاضا بسيطا عن مستواها عام 2011.

وأشار الغانم الى انه في الآونة القصيرة الماضية، وفي انجاز طيب يحسب للسلطتين التشريعية والتنفيذية معا، صدرت قوانين أربعة هي: قانون الشركات، وقانون الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وقانون التراخيص التجارية، فضلا عن قانون الاستثمار المباشر. وقد استقبلت الأوساط الاقتصادية هذه التشريعات بكثير من الترحاب والتفاؤل، وبكثير من التطلع إلى سرعة التنفيذ، والترقب لكفاءته وعدالته، وبما أننا ننظر إلى هذه القوانين من منطلق أن أول الغيث قطرة، وأنها مرحلة هامة من مراحل المنظومة التشريعية التي تؤسس للإصلاح الاقتصادي.

وزاد الغانم خلال العمومية قائلا: بمناسبة قرب مناقشة اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس الأمة لمشروع الحكومة ومقترحات عدد من النواب المحترمين لقانون الغرفة الجديد، فهو إلقاء مزيد من الضوء على طبيعة دور الغرفة والمنطلقات الأساسية لمواقفها، والتي آمل أن أوفق بتلخيصها بالنقاط الأساسية التالية:

● **أولا:** إن أول واجبات «الغرفة» ومبررات وجودها هو التعبير عن آراء أعضائها والدفاع عن مصالحهم. والتزام «الغرفة» بهذه المهمة كان ولايزال وسيبقى ضمن إطار مصلحة الاقتصاد الوطني وفي حدودها. وللغرفة شواهد كثيرة عن اتخاذ مواقف متعارضة والمصالح الشخصية وقصيرة الأجل لمجلسها وأعضائها التزاما بالمصلحة الاقتصادية الوطنية. ذلك لأن أي انحراف عن هذا المبدأ يلحق ضررا بالغا بالمصلحتين العامة والخاصة على السواء، ويجرح مصداقية دور الغرفة الوطني والمهني.

● **ثانيا:** من واجب «الغرفة» أن تستجيب، وأن تبادر لتقديم الرأي الموضوعي المستند إلى الخبرة والدراسة. ومن واجبها أيضا أن تسعى إلى متابعة مقترحاتها وآرائها. ومجلس إدارة «الغرفة» مسؤول عن الرأي والمبادرة والمتابعة، ولكنه غير مسؤول عما ينتهي إليه القرار وكيف يتم تنفيذه. فللقرار مؤسساته، وللتنفيذ سلطاته، والغرفة ليست من هذه وليست من تلك، ولكنها تقدم المشورة الصادقة لهما، وتتعاون بكل شفافية وموضوعية معهما.

● **ثالثا:** تتمثل المنطلقات الرئيسية لمواقف الغرفة بالحرية الاقتصادية بمعناها العلمي الشامل، ومحاربة الاحتكار بمختلف أشكاله، من خلال تعزيز المنافسة العادلة. وحماية المستهلك من كل من يقدم له سلعة أو خدمة. وتشجيع العمالة الوطنية باعتبارها هدف التنمية وجوهرها. كما تؤمن الغرفة بحتمية التكامل الاقتصادي الخليجي، وتوثيق التعاون الاقتصادي العربي والاسلامي، وبأهمية الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

● **رابعا:** إن التعاون بين «الغرفة» والسلطتين التشريعية والتنفيذية على مستوى التشاور والحوار في عملية بناء القرار الاقتصادي واجب تفرضه المصلحة العامة، وتدعمه قواعد الشورى والديموقراطية، وتدعو إليه الاتفاقات الدولية، ومقتضيات تعزيز مؤسسات المجتمع المدني، باعتبارها من أهم آليات الممارسة الديموقراطية.

هذا وقد أقرت العمومية الحسابات الختامية للغرفة عن عام 2012.

نورية الصبيح: وجود النفط في المناهج الدراسية يعزز من تحقيق مبادرة «الكويت عاصمة للنفط عالميا»

المشاركون في الندوة (أنور الكندري)

لفتت وزيرة التربية والتعليم السابقة نورية الصبيح الى أن التعليم في الكويت يعاني القصور رغم أن ميزانيته تصل الى 1,6 مليار دينار أي نحو 8,5٪ من ميزانية الدولة.

وأشارت الصبيح خلال ندوة «مبادرة الكويت عاصمة النفط والتنمية البشرية والمجتمعية » أمس إلى أن الواسطة أصل الفساد في الكويت في التعيينات والترقيات والانتدابات وتهدم الكفاءات. وعددت أسباب القصور بالقول ان 30٪ من السكان موظفون بالحكومة وأن هناك تكدسا في الشهادات الفنية والعلمية والإدارية وقلة الدافعية عند الطالب الكويتي وقصور وقوانين الخدمة المدنية. وتساءلت الصبيح في كلمتها خلال الندوة عن مفهوم التنمية البشرية، موضحة أن التعليم في القرن العشرين اختلف كثيرا عن التعليم في الخمسينيات ويمكن أن يختلف في الثلاثين عاما المقبلة.

واستطردت الصبيح بأن فكرة تطوير التنمية البشرية تاريخيا، ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية لإنقاذ العالم من الخراب الاقتصادي بعد الحرب، مبينة أن العالم في 1991 تغيرت نظرته إلى مفهوم التنمية البشرية على اعتبار أن المفهوم يحتاج إلى نمو اقتصادي. وعلقت الصبيح على المبادرة بالقول إنها طموحة للغاية، متسائلة هل هناك خطة تنفيذية واضحة وتواريخ محددة لرفع الكويت لمصاف الدول العظمى؟ وبينت أن وجود النفط في المناهج الدراسية سيعزز من ربط تلك المبادرات مع البيئة المجتمعية من خلال تغيير المناهج والتفكير والتخصص المطلوب.

وبينت أن الدولة لديها وفرة مالية والتي قللت من الدافعية لدى الأفراد للتخصص التعليمي الذي يحتاج إليه سوق العمل، موضحة أن البحث عن تخصص أسهل هو ما دفع إلى مزيد من التراجع، موضحة أن قوانين الخدمة المدنية تحتاج إلى مراجعة لربط التعليم بسوق العمل، موضحة أن هناك قصورا في قوانين الخدمة المدنية.

وتساءلت هل الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وفرت الحاجة من العمالة الفنية؟، مستدركة أن الجهاز لا يستطيع تجاوز صلاحياته.

من جانبه، أوضح رئيس المؤتمر الديموقراطي للتربية والعليم في الكويت د.عبد المحسن حمادة أن المجتمع لا يتقدم إلا بوجود مبادرات، متمنيا تبني مبادرة شعبية للوصول إلى حلم تحول الكويت لمركز مالي وتجاري، العمل التطوعي له أهمية كبيرة في المجتمع، حيث لا يمكن أن يتقدم إلا عن طريق مبادرات تطوعية بناءة.

وبين أن المواطنين عليهم تبني المبادرات، فالحكومة منذ 20 عاما لم تستطع تحويل الكويت لمركز مالي وتجاري، مبينا أن الشعب يجب أن يتبنى شعار مشروع وطني مع الدولة لتكون كمبادرة مطالبا بتحقيق هذا الهدف.

وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص في الأداء الاقتصادي، بين حمادة أن 17٪ من القوى العاملة في القطاع الخاص، فيما يتركز 80٪ من القوى الوطنية في القطاع الحكومي وهو خلل يتناقض مع هدف التحول لمركز مالي وتجاري.

وأشار إلى أن الحكومة تعجز عن التصدي للإنفاق الكبير والمتزايد الذي يقدر بالمليارات وغير قادرين على وقف هذا الهدر. وحول أهمية التعليم في التنمية البشرية، أشار إلى أن التعليم له دور فعال في التنمية وأثبتت الكثير من التجارب أن الإنسان هو المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية وهو الذي يحرك عوامل الانتاج.

كما أبدى وزير التخطيط ووزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية السابق د.محمد الدويهيس عدم الرضا من الجهاز الإداري للدولة بسبب غياب الربط بين أهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومبادرة الكويت عاصمة النفط في العالم. وأشار إلى أن أهداف الخطة ابتعدت عن أهدافها حتى 2035، متناولا تراجع ترتيب الكويت التي احتلت المرتبة الأخيرة خليجيا في جميع المؤشرات التنموية وتراجعت الكويت في المرتبة الأخيرة. واضاف الدويهيس في ورقته المعنونة عاصمة النفط والتنمية البشرية والمجتمعية أن من بين الآليات الأخرى ما يتعلق بظهور فلسفات ونظم إدارية جديدة والاهتمام العالمي بالبيئة والاتفاق على أسس حمايتها. ولفت الى ان الرؤية والأهداف لخطة التنمية للكويت في الفترة من 2010/2009 إلى 2014/2013 تهدف إلى أن تتحول الكويت لمركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار حيث يقوم القطاع الخاص بقيادة النشاط الاقتصادي ويزكي روح المنافسة ويرفع كفاءة الانتاج في ظل جهاز دولة مؤسسي داعم ويحافظ على الهوية الاجتماعية ويوفر بنية أساسية ملائمة وتشريعات متطورة وبيئة أعمال مشجعة. وبين أن من بين الأهداف الاستراتيجية للتنمية في الكويت حتى عام 2035 تتركز في 6 أهداف رئيسية عددها الدويهيس في زيادة الناتج المحلي وقيادة القطاع الخاص للتنمية وفق آليات محفزة ودعم التنمية البشرية والمجتمعية والإدارة الحكومية الفعالة وتعزيز الهوية الإسلامية.

وتطرق الدويهيس إلى التنمية البشرية والمجتمعية في خطة التنمية بالقول بان هناك 11عنصرا حاكما لتلك السياسات وتتمثل في سياسة التركيبة السكانية وسياسة سوق العمل والتشغيل وسياسات التعليم العام والبحث العلمي والشؤون الصحية والبيئة الطبيعية والرعاية والتنمية الاجتماعية وشؤون المرأة والشباب والرعاية السكنية.

هذا، ورحب صاحب مبادرة الكويت عاصمة النفط عالميا احمد العربيد بالبطل العالمي لمبارزة المعاقين طارق القلاف، موضحا أن المبادرة ستسعى إلى دمج أفكار ذوي احتياجات الخاصة في تفعيل خطة التنمية البشرية في المبادرة وذلك من خلال تلقي أفكارهم وتحويلها إلى آليات عمل قابلة للتنفيذ. وفتح العربيد باب التطوع لهم في المبادرة باعتبارهم جزءا هاما وفعالا في المجتمع الكويتي.

«فايننشال تايمز»: قطر مهتمة بشراء حصة في الشركة المالكة لـ «بريتيش إيروايز»

رويترز: قالت صحيفة فايننشال تايمز إن قطر قدمت عرضا غير رسمي الى انترناشيونال ايرلاينز جروب (آي.إيه.جي) المالكة لشركتي الطيران «بريتيش ايروايز» و«إيبريا» لكي تصبح أكبر مساهم في الشركة من خلال شراء الحصة التي يملكها مصرف بانكيا الإسباني الذي جرى تأميمه والبالغة 12٪. وأضافت الصحيفة البريطانية نقلا عن مصدرين على دراية بالموضوع أن قطر اتصلت بالشركة لتسألها عما إذا كانت سترحب بها كمساهم. ونقلت الصحيفة عن احد المصدرين قوله ان العرض المبدئي قدم العام الماضي رغم انه لم يتضح ما هو الكيان القطري الذي قد يشتري حصة بانكيا. وأبلغ مصدر ثالث على دراية بالموضوع الصحيفة أن (آي.إيه.جي) أبلغت بانكيا بالاهتمام الذي أبدته قطر قبل حوالي 3 أشهر. وقالت متحدثة باسم (آي.إيه.جي) لـ «رويترز»: «هذه مسألة تخص بانكيا ونحن لن نعقب اكثر من ذلك». ولم يتسن لـ «رويترز» على الفور الاتصال بمتحدث باسم بانكيا للحصول على تعقيب.

«قطر للبترول» تعتزم طرح أسهم بقيمة 50 مليار دولار

كما اعلن نائب رئيس مجلس إدارة قطر القابضة عضو مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار حسين العبدالله، ان شركة قطر للبترول تعتزم طرح أسهم في 4 من وحداتها التابعة للاكتتاب العام بقيمة 50 مليار دولار خلال السنوات المقبلة. فيما لم يتطرق العبدالله إلى تحديد أسماء الشركات الأربع التي سيتم طرحها. وفي سياق متصل كان وزير الاقتصاد والمالية القطري يوسف كمال حسين أعلن مؤخرا عن نية قطر في إنشاء أكبر مصرف إسلامي برأسمال مليار دولار بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ومجموعة البركة وبنوك أخرى، وستمتلك حكومة قطر 30٪، من رأسمال البنك الجديد.

البرازيلي روبرتو ازيفيدو المدير العام المقبل لـ «منظمة التجارة العالمية»

جنيف ـ أ.ف.پ: سيصبح المدير العام الجديد للمنظمة العالمية للتجارة البرازيلي روبرتو ازيفيدو، ما يجسد حضور بلاده، أحد أهم الاقتصادات الناشئة في العالم لكنه سيتصدى لمهمة صعبة وهي إعادة اطلاق المفاوضات التجارية المتوقفة بين الجنوب والشمال.

واختيار المدير الجديد من الدول الأعضاء الـ 159 في المنظمة لم يكن هينا حيث كانت المنافسة «حامية جدا» مع المكسيكي هرمينيو بلانكو، حسبما أفادت امس الأول مصادر ديبلوماسية في جنيف والتي أعلنت اسم الفائز دون انتظار الإعلان الرسمي لأمس.

ويتوقع الاعلان رسميا عن هذا الاختيار وتأكيد الدول الأعضاء في غضون عشرة أيام.

«الدولي»: 850 مليون دينار قيمة 1999 صفقة في الربع الأول بانخفاض 7٪

ذكر بنك الكويت الدولي في تقريره عن نشاط السوق العقاري الكويتي للربع الأول من العام الحالي ان نشاط السوق العقار اتسم خلال هذه الفترة بالتباين في نشاطه مقارنة بالربع الرابع من عام 2012، فقد أشارت البيانات المتوافرة من وزارة العدل ـ إدارة التسجيل العقاري والتوثيق إلى انخفاض إجمالي قيمة وعدد الصفقات العقارية المتداولة في الربع الأول من عام 2013، حيث بلغت قيمة الصفقات العقارية نحو 850 مليون دينار موزعة على 1999 صفقة مقارنة بنحو 914,3 مليون دينار موزعة على 2716 صفقة للربع الرابع من عام 2012، أي بانخفاض بلغت قيمته 64,3 مليون دينار وعدد صفقاته 717 صفقة وبنسبة انخفاض بلغت 7٪ و26,3٪ للقيمة وعدد الصفقات على التوالي، وقد نجم هذا الانخفاض أساسا من التراجع الملحوظ في نشاط العقار السكني الذي شهد تراجعا بقيمة العقارات المتداولة من 516,2 مليون دينار وبعدد 2280 صفقة للربع الرابع في عام 2012 الى نحو 434,1 مليون دينار وبعدد 1549 صفقة للربع الاول من عام 2013، اي بتراجع بلغت نسبته نحو 16٪ و32٪ لكل منهما على التوالي.

وأشار تقرير بنك الكويت الدولي إلى تراجع القيمة المتداولة وعدد الصفقات للقطاع التجاري بنسب بلغت على التوالي 26,5٪ و19٪ للفترة ذاتها. كما شهد القطاع الاستثماري خلال هذا الربع ارتفاعا في قيمة وعدد العقارات المتداولة، حيث بلغت القيمة الإجمالية نحو 318,5 مليون دينار موزعة على 405 صفقات مقابل 267 مليون دينار موزعة على 396 صفقة للربع الرابع من عام 2012، أي بزيادة بلغت نسبتها نحو 15٪ و2,3٪ للقيمة وعدد الصفقات على التوالي.

ولفت التقرير إلى ان هذه البيانات تشير الى تحرك آلية السوق للتوجه الى الركود على صعيد النشاط في القطاع السكني وخاصة في مجالات الأراضي الفضاء التي تتم المضاربة عليها لتحقيق هوامش ربح سريعة نسبيا، وتوجه المستثمرين الى القطاع الاستثماري الذي يحقق لهم إيرادا يغطي جانبا مهما من التزاماتهم المالية، كما انه قد يشير الى احتمال توجه جانب مهم من سيولة السوق التي تستخدم في المضاربة إلى سوق الأسهم الذي شهد في الربع الأول من عام 2013 نشاطا ملحوظا، فقد ارتفع المؤشر السعري خلال الربع الاول من عام 2013 الى 6,721,52 نقطة بارتفاع بلغ 787,24 نقطة عن الربع الرابع من عام 2012، حيث بلغ عدد كمية الاسهم المتداولة خلال الربع الاول من عام 2013 نحو 33,4 مليار سهم بقيمة 2,5 مليار دينار، موزعة على 508,3 صفقات، اي بزيادة بلغت نسبتها 56٪ و33٪ و44٪ لكل منها، على التوالي مقارنة بذات المؤشرات للربع الرابع من عام 2012، حيث بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة وقيمتها وعدد صفقاتها خلال الربع الاول من عام 2013 نحو 566 مليون سهم و42 مليون دينار و8,615 صفقة على التوالي.

أما على صعيد أداء السوق العقاري خلال هذا الربع مقارنة بالربع الأول من عام 2012 فقد ذكر التقرير ان السوق حقق انخفاضا ملحوظا في قيمة وعدد الصفقات المتداولة في هذا الربع بنسبة بلغت 16٪ و32٪ على التوالي (850 مليون دينار للربع الأول من عام 2013 موزعة على 1999 صفقة مقابل 899,3 مليون دينار للربع الاول من عام 2012 وبعدد 2659 صفقة)، ويلاحظ ان القطاع السكني شهد انخفاضا في قيمة وعدد الصفقات المتداولة في هذا الربع (434,1 مليون دينار وبعدد صفقات 1549 صفقة) مقارنة بالربع الأول من عام 2012 الذي بلغت فيه قيمة الصفقات ما يعادل 504,3 ملايين دينار موزعة على 2210 صفقات اي بانخفاض بلغت نسبته نحو 14٪ و30٪ على التوالي.

وذكر التقرير ان التوزيع النسبي في نشاط سوق العقار الكويتي خلال الربع الاول من عام 2013 يشير الى استحواذ قطاع العقار السكني على نشاط السوق بنسبة 52٪ يليه قطاع العقار الاستثماري بنسبة 38٪ ثم القطاع التجاري بنسبة 10٪ ويلاحظ انخفاض حصة القطاع السكني وارتفاع ملموس في حصة القطاع الاستثماري الذي شهد طلبا ملحوظا عليه في الربع الاول من عام 2013.

وتشير البيانات الشهرية للربع الاول من عام 2013 الى أن شهر مارس قد استحوذ على اعلى قيمة من مبيعات هذا الربع حيث بلغت 307,5 ملايين دينار يليه شهر يناير بقيمة 303,4 ملايين ثم شهر فبراير 239,1 مليون دينار الذي شهد عطلتي عيد الاستقلال والتحرير ويعد هذا الشهر عموما اقل شهور السنة من حيث عدد الايام.

وبين التقرير انه على صعيد عدد الصفقات فقد حقق شهر يناير اكبر عدد صفقات بلغت حوالي 744 صفقة يليه شهر مارس بعدد 673 ثم شهر فبراير بعدد 582 صفقة، ففي قطاع العقار السكني حقق العقار السكني خلال الربع الاول في عام 2013 تراجعا ملحوظا على صعيد كل من قيمة وعدد الصفقات، حيث بلغت قيمة الصفقات خلال هذا الربع نحو 434,1 مليون دينار موزعة على 1549 صفقة مقابل 516,2 مليون دينار وعدد صفقات حوالي 2280 صفقة للربع الرابع من عام 2012، اي بانخفاض بلغت نسبته 16٪ و32٪ للقيمة وعدد الصفقات على التوالي.

وتطرق التقرير الى قطاع العقار الاستثماري، مبينا انه شهد خلال الربع الأول من عام 2013 نشاطا ملموسا، حيث بلغت قيمة التداولات في هذا الربع نحو 318,5 مليون دينار موزعه على 405 صفقات مقابل 276,4 مليون دينار وعدد 396 صفقة للربع الرابع من عام 2012 اي بزيادة بلغت 15٪ و2٪ للقيمة وعدد الصفقات على التوالي، وتشير البيانات المتاحة الى حصول هذا القطاع على اهتمام شريحة كبيرة من المستثمرين في الكويت الامر الذي ادى الى ارتفاع اسعار مكوناته، وقد تركزت تداولات القطاع الاستثماري في الربع الاول من عام 2013 في المناطق التي تشهد كثافة عالية من المقيمين.

وعن قطاع العقار التجاري أفاد التقرير بأنه شهد خلال الربع الاول من عام 2013 انخفاضا في كل من قيمة وعدد الصفقات، حيث بلغت قيمة الصفقات المتداولة حوالي 83,8 مليون دينار موزعه على 25 صفقة، مقارنة بنحو 114 مليون دينار وبعدد 31 صفقة للربع الرابع 2012 أي بانخفاض بلغت نسبته 26٪ و19٪ لقيمة وعدد الصفقات على التوالي. ويستدل من البيانات المتعلقة بالمناطق الأكثر تداولا من حيث قيمة الصفقات في القطاع التجاري في هذا الربع هو استحواذ منطقة حولي والسالمية على أكبر مقدار تداول من حيث قيمة الصفقات فقد بلغت قيمتها حوالي 20 مليون و16,6 مليون دينار لكل منهما على التوالي. وأوضح التقرير ان سوق العقار الكويتي في الربع الأول من عام 2013 شهد نشاطا متباينا في قطاعاته الثلاثة، فقد حقق العقار السكني انخفاضا ملحوظا في قيمة وعدد الصفقات المتداولة في هذا الربع بنسبة بلغت 16٪ و32٪ على التوالي، وكذلك تراجعت قيمة وعدد الصفقات المتداولة في القطاع التجاري بنسبة بلغت 26,5٪ و19٪ على التوالي مقارنة بالربع الرابع من عام 2012، في حين شهد القطاع الاستثماري خلال هذا الربع ارتفاعا في كل من قيمة وعدد الصفقات المتداولة بزيادة بلغت نسبتها 15٪ و2,3٪ على التوالي مقارنة بالربع السابق.

وتوقع التقرير ان يستمر أداء السوق العقاري خلال عام 2013 مرتبطا بشكل اساسي بعدد من العوامل منها على سبيل المثال سلوكيات المستثمرين وخاصة الذين يميلون الى المضاربة، وتوجهاتهم بشأن بدائل الاستثمار المتاحة لهم مثل سوق الأسهم الذي يجذب جزءا كبيرا خلال هذه الفترة من السيولة ويحقق معدلات نمو ملموسة تستقطب جانبا مهما من مدخرات المواطنين.